النهار المغربية

12 سنة في اليابان، والحصول على الدكتوراة في قضايا العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، وقضايا الأمن والعمل الديبلوماسي، وباللغة اليابانية، والتدريس فيما بعد كأستاذ مساعد في إحدى الجامعات اليابانية. كل هذا يشفع من أجل إجراء هذا الحوار مع مصطفى رزرازي، هذا الأخير اشتغل أيضا لفترة في مكتب طوكيو لقناة الجزيرة، ولمدة سنتين في مركز الدراسات الاستراتيجية في أبو ظبي. حاورنا رزرازي عن اليابان والمغرب. فمن جهة سألناه عن سر النجاح الياباني، ومقومات الثقافة والذهنية اليابانية، أيضا عن آليات اشتغال النظام السياسي في هذا البلد الأسيوي، بخصوص المغرب حاورنا رزرازي عن التحولات الجارية في المغرب سياسيا حقوقيا ومعرفيا... إلى ذلك تحدثنا عن العلاقات اليابانية المغربية وعن سبل تطويرها. مواضيع أخرى كانت في صلب الاستجواب كظاهرة الكاميكازي، وعن مفهوم الزمن، والبعد المعرفي للتنمية. ومواضيع أخرى كان كل هذا في إطار الدراسة المقارنة.

الجزء الثاني

المصطفى رزرازي متخصص في إدارة الأزمات بالجامعة اليابانية وخبير الشؤون الأسيوية لـالنهار المغربية

التطورات الحاصلة في المغرب مزعجة والنخبة تكتفي باستهلاك خطاب الأزمة

أجرى الحوار: علي الباهي

■ماهي معالم النظام السياسي الياباني، وكيف يشتغل النسق السياسي الياباني؟

●هناك أربع مستويات للتفسير الأول هو أن النظام السياسي الياباني نظام إمبراطوري شكلي، حيث الإمبراطور لا يمارس السلطات الثلاث الأساسية. هناك طبعا نظام ديمقراطي مبني على الانتخابات وعلى التناوب الحزبي، الحزب الحاكم أكيد هو الحزب الليبرالي الديمقراطي، الذي يحكم منذ الحرب العالمية الثانية، ويسيطر على الحكم منذ ذلك الوقت. رغم أنه في السنوات الأخيرة عاش الحزب هزات كثيرة كادت تؤدي إلى نزوحه عن السلطة، إلى أن جاء رئيس الوزراء الحالي جونيشر وكويزومي الذي مارس جزءا من كاريزمياته وأعاد الاعتبار لهذا الحزب، حيث قام بمجموعة من الإصلاحات وتخلى عن عدد من صناع القرار السابقين الذين رافقوا الوزير الأول السابق يوشيرو موري والذين تجاوزتهم الفترة لإعتبارات السن وصيغة تدبير الأمور، لكن هل صنع القرار السياسي في اليابان يتم بنفس الطريقة الذي قد يتم في فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية؟ للإجابة عن هذا السؤال، يمكن أن نتحدث عن خصوصيات تميز صنع القرار السياسي في اليابان. أهم ميزة في السياسة اليابانية، هناك الدور المحوري للمؤسسة الاقتصادية، هذه الأخيرة تتحكم في أهم القرارات التي تتخذ على الصعيد السياسي، وقد يتخيل أن ما يسمى بفيدرالية مالكي المؤسسات الاقتصادية الكبرى (KDRM) تمثل حكومة ثانية خفية إلى جانب الحكومة الرسمية، طبعا القرار السياسي في شكله الدستوري يتم داخل مجلس الوزراء، لكن بتنسيق دائم مع الفاعلين الاقتصاديين.

■هل من تفسير للدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة الاقتصادية في صنع القرار السياسي في اليابان؟

●المؤسسات الاقتصادية الكبرى في اليابان، ذات الامتداد العالمي تتحكم في دورة الدولار إلى حد كبير، وتتحكم في وتيرة النمو التكنولوجي إلى حد كبير أيضا وتؤثر طبعا في صناعة القرار السياسي الياباني. باعتبارها هي مصدر التمويل لأهم المشاريع التي تتأسس عليها السياسة الخارجية لهذا البلد، على المستوى الداخلي، فالشركة هي أكبر مؤسسة شمولية داخل اليابان. تؤثر في الفرد، الأسرة، البلدية، المدرسة والدولة حتى في الانتخابات، يتم أحيانا صنع القرار وحسم اختيار الأشخاص داخل الشركة وذلك من خلال مناقشة مصلحة الشركة.

■هل هذا يعني أن المؤسسة الاقتصادية تعد بمثابة الحزب الحاكم في اليابان؟

●إلى حد كبير نعم، هناك مجموعة من الشركات لها مصالح معينة، تميل قبل الانتخابات إلى لون سياسي معين، حيث ترى أن مصالحها تتماشى مع ذلك اللون السياسي. من ذلك يتم تكييف كل الفاعلين داخل الشركة، بما فيهم الموظفين والعمال، طبعا المؤسسة الاقتصادية في اليابان فاعلة، وتكاد تشبه الحزب، لكن الفرق بين التجربة اليابانية، حتى لا يفهم كلامي خطأ، وبين ما ينادي به البعض في المغرب مثلا كبير فالفاعل الاقتصادي في اليابان يتجاوز صلاحياته ليطال سلطات السياسي، وإنما هناك آليات دقيقة يحترم فيها كل طرف قواعد اللعبة ليمارس ضغوطه وليفرض آراءه ومواقفه وأجندته بطريقة لا تضر بقواعد اللعبة الديمقراطية، على عكس ما نجد في المغرب مثلا حيث الفاعل الاقتصادي يمارس كبرياءه المالي بغض النظر عن احترام القانون، وهو قادر على الضغط على المؤسسة السياسية كما يريد.

■من هم الفاعلون الأساسيون في الحياة السياسية اليابانية إذن؟

●طبعا كما أشرت، المؤسسة الاقتصادية، هناك أيضا الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم (دجونيتو)، كذلك الحزب الديمقراطي الجديد المعارض والذي يمكن تشبيهه بالحزب الديمقراطي الأمريكي مقابل الحزب الجمهوري الذي يتشابه في فلسفته السياسية مع الحزب الليبرالي الديمقراطي الياباني، هناك جماعة دينية مؤثرة داخل اليابان وهي جمعية سوكا. هذه الجماعة الدينية تؤثر على الحزب المحافظ، وهي التي تعطي للحزب الحاكم قوته من خلال التحالف، ومن تم تعبئة الأصوات لصالح هذا الحزب، هذه الجماعة حققت نفوذا واسعا وانتشرت داخل المؤسسة الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية. وهذه الجماعة الدينية تتوفر على جامعة في اليابان وجامعات في أمريكا وأفرادها نشيطون في بعض الدول الإسلامية. أذكر تركيا مثلا، إن فهم فلسفة وآليات اشتغال جمعية سوكا الدينية يساعد كثيرا على إدارة اللعبة الديبلوماسية مع اليابان.

■في نظركم، ماهي الأدوات التي تعتمد في صياغة القرار الديبلوماسي الياباني في علاقته بالجانب العربي؟

●العلاقات بين اليابان والدول العربية علاقات جد معقدة. أولا لأن اليابان تنظر في غالب الأحيان إلى العالم العربي كمصدر للنفط ثم كمصدر للتوتر، هذه الثنائية جد معقدة، ربما المغرب جزئيا يمثل مصدرا للثروات البحرية. لكن لا تبدو بنفس الحيوية التي يمثلها النفط بطبيعة الحال. التعامل الياباني ذكي يرتكز على تعزيز العلاقات الاقتصادية، مع تفعيل آليات التعاون الدولي عبر الوكالة الدولية للتعاون التقني وغيرها. وفي نفس الوقت اتخاذ احتياطات فيما يتعلق بالتفاعلات السياسية في الشرق الأوسط.

وربما كان الدرس الأول لليابانيين هو أزمة النفط لـ 1974 حينما اتجهوا باندفاع إلى اتخاذ قرار كان في اعتقادهم سيؤدي إلى ربط علاقات مباشرة مع الدول العربية والتخلص من هيمنة الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية. لكن فشلوا في ذلك بعد تراجع الدول العربية أمام الضغط الأمريكي. وعودة اليابان خاسرة في هاته المعادلة. بعد ذلك أعادت اليابان حساباتها وظهر ذلك في حرب الخليج بتقديم الدعم المالي لقوات التحالف، طبعا اليابانيون لم يستفيدوا كثيرا من هذا الدعم، بقدر ما أعادوا ترتيب جزء من الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية. المفيد في ذلك حينما ننظر إلى المشهد الراهن نجد أن اليابان شاركت خلال حرب العراق، طبعا دخلت إلى العراق تحت عنوان إعادة الإعمار، لكن الوجود الاعتباري والأخلاقي للقوات اليابانية في العراق له دلالة تتجاوز دلالات حرب الخليج الأولى، باعتبار أن اليابان تعتبر نفسها ليست مصدر تمويل مالي فقط، بل يمكن أيضا أن تشارك في العمل الدولي. هذه كانت رسالة جد مهمة حاول اليابانيون التركيز عليها، قصد إعادة ترتيب أوراق عمل الديبلوماسية اليابانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. الجانب الثاني وهو أن اليابان في سنة 1999 فكرت في بناء منتدى أمني ياباني خليجي. المشروع للأسف لم ينجح لتزامنه مع فشل إعادة توقيع اتفاقية استغلال الحقول النفطية بالسعودية أيام رئيس الوزراء أوكوتشي. وتاخير هذه الاتفاقيات لبضع سنوات أدى إلى فشل المشروع، ينضاف إلى ذلك أنه كانت هناك منافسة حول مركز المنتدى بين دول الخليج. اليابان أيضا اشتغلت حول خلق صيغة متميزة للشراكة مع دول شمال إفريقيا. ويعتبر التنافس السياحي ثم قضية الصحراء ملفان أساسيان ساهما في خلق المنافسة بين تونس والمغرب حول استقطاب الوجود الياباني في المنطقة، مثل تمثيل بنك اليابان ومشروع مركز الدراسات الأسيوية، تأسيس ملحقات لشركات كبرى يابانية... كل هذا التوجه الياباني قابله الطرف العربي إما بالمنافسة وعدم توحيد الجهود، أو بعدم الاكتراث.

■وماذا عن المغرب في خضم هذا التنافس العربي؟

●الجانب المغربي يميزه عدم الاكتراث، طبعا عدم اكتراث الجانب المغربي فيما أظن، يرجع إلى غياب الخبرة الأساسية للتعامل مع آسيا بشكل عام.. للأسف آخر ما نتذكره من جهد، هو زيارة اليوسفي إلى الهند، مادون ذلك لا نجد جهدا حقيقيا لطرق عوالم آسيا سياسيا واقتصاديا.

■إذن ماهي قراءتك للعلاقات اليابانية المغربية في الوقت الراهن؟

●لا أخفي أن التمثيل الديبلوماسي المغربي في اليابان تطور خلال العشرين سنة الأخيرة، لكن هذا لا يكفي، لاعتبارات كثيرة أهمها أن المعادلة الآسيوية بشكل عام لازلنا نتعامل معها بشكل نفعي، وأخشى أن أقول انتهازي، لازلنا نتعامل مع اليابان كمصدر لشراء الأسماك فقط، أو لتلقي بعض المساعدات، في حين يمكن أن نتعامل معها كشريك اقتصادي، ولنا كمغرب حظوظا أكبر ليكون مركز استشارة ومركزا لجذب الرأسمال الاقتصادي والبشري والخبرة اليابانية. لازلنا نتعامل مع الجانب الأسيوي عموما تعاملا موسميا. المبادرة في نظري بيد المغاربة، وأول الطريق هو التخلص من الموسمية في التعامل مع اليابان. إعادة ترتيب العمل الديبلوماسي في المجال الآسيوي يتطلب فتح مؤسسات علمية ومراكز للدراسات. في مصر هناك شعبة خاصة بالدراسات اليابانية، وأخرى خاصة بالدراسات الصينية، وغيرها بالدراسات الكورية..

هناك معهد للدراسات الاستراتيجية داخل الأهرام وداخل المعاهد المستقلة هناك أقسام خاصة باليابان، حجم التمثيل الفني والعلمي والتقني وحجم الخبرات متعدد يضطر اليابانيون في معظم الأحيان لإشراك هذه الخبرات في صنع قراراتهم. اليابان إذن وأمام غياب المغرب، فإنهم يضطرون إلى صنع القرارات حول المنطقة وحول المغرب داخل طوكيو أو عبر القاهرة أو عبر باريس، هذا طبعا لايؤتى بالنتائج التي قد يتمناها صانع القرار في المغرب. وأظن، على المغرب بناء هياكل جديدة وآليات عمل أخرى وتخصيص هذا المجال بإمكانيات بشرية وعلمية وديبلوماسية أخرى لخلق فرص اقتصادية علمية ثقافية حضارية، وأظن أن التجربة الآسيوية، بغض النظر عن الجانب الإقتصادي والديبلوماسي، خاصة أن اليابان ستصبح عضوا غير دائم في مجلس الأمن، ربما سيكون صوتها مهما في ملف الصحراء. آسيا مهمة أيضا كثقافة للتفكير، كطرق الإشتغال وتدبير القضايا الإستراتيجية، خاصة وأن المغرب يمر بمرحلة مايسمى بالإنتقال الديمقراطي، هذا الإهتمام قد لايؤتي بثماره غدا، ولكن على مدى العقود الآتية ستكون هذه الشراكة جد مفيدة.

■بالنسبة للمغرب، ماهي الأولويات التي يجب الإهتمام بها تجاه الجانب الياباني في الوقت الراهن؟

●هناك أولويتين، الأولوية الأولى هي ضرورة التفكير الجدي في فتح مركز أو معهد أو نواة للدراسات الآسيوية في المغرب، وذلك من أجل أن يتمكن صانع القرار السياسي من أن يقارب سياسته مع اليابان على أساس استراتيجي، وفي تفعيل أدوات العمل الديبلوماسي على المستوى القصير وعلى المدى البعيد، الأولوية الثانية نحتاج في المغرب لتعزيز الوجود الديبلوماسي في اليابان وفي آسيا بصفة عامة، وهذا يقتضي تكثيف الزيارات الرسمية وغير الرسمية. وأعتقد أنه يجب أن نتجاوز ماهو سياسي إلى الجوانب الإقتصادية والثقافية والشبابية. أتفهم أن آسيا بعيدة ولكن على المسؤولين تفعيل التواجد الديبلوماسي والتفاوضي هناك. بالمقابل نجد أن العديد من الدول العربية عملت على تفعيل علاقاتها مع اليابان، زار اليابان مثلا الرئيس التونسي بن علي ونظيره الجزائري. لكن المغرب لم يعط بعد الإهتمام اللازم لهذه المنطقة. المطلوب تجاوز إذن عقلية التمثيل الإستشاري والكلاسيكي إلى تفعيل آليات العمل، خاصة أن هناك تحولات كبيرة في آسيا، إذ هناك تغيير يجري في الحزب الشيوعي الصيني، سياسة انفتاحية جديدة، تغيرات تحصل في كوريا. ملف العراق أعاد الإعتبار بقوة لأهمية الشرق الأوسط وأعادت اليابان وفقه على صياغة الأجندة المتعلقة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لهذا يتوجب الإهتمام بهذه المنطقة التي ستفيدنا على مستويات متعددة.

■تحدثت عن صورة المغرب في اليابان، أنا أسألك عن صورة المغرب في اليابان وشرق آسيا. كيف هي؟

المغرب انفتح اقتصاديا بما يكفي، لكن هذا الانفتاح لم يغط منطقة العلم والمعرفة وأتساءل: هل حان الوقت للتخلي عن مبدأ المغربة، أعني بذلك، هو ضرورة فتح السوق المعرفية لكفاءات غير مغربية بهدف إنضاج شروط المنافسة المعرفية

●الجيل القديم من اليابانيين يذكرون المغرب بفيلم «كازا بلانكا». أو هناك من يذكرنا في المغرب عبر أحد الممثلين الكبار في اليابان الذين قاموا بعملية تغيير الجنس باحد المستشفيات بالدار البيضاء. هذه طبعا الصور النمطية التي ترتبط بصورة المغرب لدى الياباني العادي. أيضا صورة المغرب تتأثر بما يقع في المغرب، مثلا لا أخفيك أن انفجارات 16 ماي 2003 روجت لها وسائل الإعلام اليابانية. وإن لم تأثر في تغيير جذري لصورة المغرب، لكنها كادت أن تدخل المغرب في خانة الصورة المروجة عن الشرق الأوسط.

وإذا استثنينا الكتابات التاريخية، فهناك كتابات عن الفقر وتفشي الرشوة وعن فساد الإداري، أحيانا تحرجنا داخل الوسط الأكاديمي. إذن المبادرة يجب أن تأتي من الرباط. لأن المشكل الموجود والذي يعيق صورة المغرب داخل اليابان، هو غياب التعاون العلمي والأكاديمي والجمعوي بين البلدين. في حين مثلا نجد بلدان عربية، فتونس تستقبل سنويا طلبة يابانيين من خلال «معهد بورقيبة» وتتم عملية تأهيلهم على مستوى الثقافة واللغة. نفس الأمر تقوم به جامعات مصرية لاسيما جامعة الأزهر والقاهرة وعين شمس. في الإمارات أيضا جامعات العين وجامعة دبي الأمريكية تقوم بنفس الدور. دون الحديث عن الدور الذي تقوم به تركيا. هناك إذن وعي استراتيجي بضرورة الشراكة عبر المدخل العلمي والمعرفي. أما في المغرب فلا تجد أثرا لمثل هذا الفعل.

فاليابان تتبرع علينا بأستاذ للغة اليابانية في بعض كليات الآداب. المادة غير إجبارية الخلاصة أن صورة المغرب يجب أن يعاد تأهيلها من خلال ما يروج عبر وسائل الإعلام، وعن طريق البعثات العلمية والجهد العلمي والفكري تجاه تلك المنطقة من العالم.

■بخصوص المغرب، كيف تقيم التطورات الحاصلة منذ عقد من الزمن على كافة الأصعدة؟

●إيجابية لكنها مخيفة. ولأن هناك بالفعل تحولا ديمقراطيا تؤشر عليه الإحتجاجات الإجتماعية وبعض الإنجازات، كذلك وسائل الإعلام التي أصبحت تتكلم بشكل مسموع. كما تؤشر على هذا التحول عملية الإشراك في صنع القرار كما نراه في العهد الجديد. لكن الوتيرة مزعجة. إذ هناك حالة من اليأس والإحباط بين أغلب شرائح المجتمع. كما أن شريحة المثقفين شبه غائبة عما يجري ويهم البلد، هاته التي انعزلت وخرجت من المشاركة، وتكتفي باستهلاك خطاب الأزمة والتخوف، هناك عدة سيناريوهات لحالة التحول في المغرب. لكن عموما يمكن تخيل مشهد من خلال تواجد تجاذبات بين اليسار الذي استفاد من المسلسل الديمقراطي، ويريد أن يعيد الإعتبار لنفسه قصد إعادة ترتيب بيته واسترجاع مواقعه، لكن داخل النظام وليس من خارجه. وذلك عبر خلق تحالفات تكتيكية مع المؤسسة الحاكمة لمواجهة المد الإسلامي. كما أنه منذ السنوات الأخيرة من حكم الحسن الثاني، تم استقطاب التيار المعتدل للحركة الإسلامية ليشارك من داخل المسلسل الديمقراطي.

هناك أيضا من يراهن على هذا التحالف التكتيكي بين المؤسسة الحاكمة وهذا الجناح من الإسلاميين. من جهة أخرى هناك تخوف من التنظيمات الإسلامية التي تقاطع المسلسل الديمقراطي والتي ينتظر منها مبادرة ما. هذا الإحساس يأتي في جو يعرف فيه المغرب تحولا ومحاسبات ومحاولة تصفية حسابات، بشكل أصبح فيه ثقل الماضي يوحي بأنه هو المتحكم في المستقبل، وهو ما يجعل الوضع مخيفا. في نظري إذا كانت النوايا بالفعل سليمة فإنه يجب تصفية ملفات الماضي بسرعة، وتخليص الحاضر من هواجس الماضي الأليم. بغية الإقدام على معالجة ملفات المغرب الآنية والمستقبلية.

هذا الإحساس بثقل الماضي لاتنفع معه إلا قطيعة حاسمة. يجب بالتالي إحداث قطيعة مع هذا الماضي، والحسم في كل شيء بدل استمرار التصارع حول أخطاء كانت في الماضي والتي ترهن حاضرنا وربما مستقبلنا.

■ بخصوص الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان كيف يمكن تجاوز هذا الملف في نظرك؟

● طبعا سياقات الخروقات التي شهدها المغرب فيما يخص حقوق الإنسان مفهومة، أكيد لايمكن اختزال معاناة الناس، لكن يجب أن تكون هناك حسن نية متبادلة، لإنهاء هاته الملفات العالقة بما تقتضيه مسطرة سريعة متوافق حولها، والدخول إلى مرحلة بناء المغرب الجديد. خاصة أن المغرب سيدخل إلى مناخ آخر بتوقيعه اتفاقيات مع أطراف دولية أساسية. فهل نحن مهيأون لمرحلة الإنفتاح والتبادل الحر؟.

■ماهي في نظرك معالم بناء هذا المغرب الجديد؟

●أولا هناك شرط الديمقراطية، طبعا لقد حصل تقدم ملموس في المغرب على المستوى السياسي والدستوري (وإن كان غير كافي) لكنه ملموس. الأساسي بخصوص الماضي أن لانهتم بالتفاصيل أكثر مما نهتم بالآليات. بمعنى آخر إذا كان هناك ضحايا، فيجب تصفية المشكل، إما بالإعتذار إليهم، وإما بالتعويض وإنهاء هذا المشكل في أقرب وقت. وإذا كان من أخطأ فلنتعامل معه إما بالمحاسبة أو بالعفو. أما أهم شيء فهو أن يقدم لنا النظام والمؤسسة الحاكمة مشروعا واضح المعالم والمسطرة حتى لاتتكرر مأساة الماضي. أما أن ننشغل بملفات قديمة ولا نتخلص منها ولا نعمل على حلها بطريقة سريعة ولاتتم معالجتها عبر ميثاق مجتمعي فهذا وضع غير سوي. المطلوب إذن إيجاد آليات عمل واضحة، فالمستقبل أكيد لايبرره الماضي. المستقبل يجب أن يؤسس بمسطرة تقدم التزاما أخلاقيا وقانونيا لحماية الأفراد والجماعات والمؤسسات.

ملفات الماضي في حد ذاتها كماض يمكن أن تعالج على حدة. المستقبل لايمكن بناؤه عبر ملفات الماضي، لأن هذه الأخيرة ستأخذ وقتا، ستأخذ تكتيكات وتحالفات ومصالح سيؤدي ضريبتها المواطن في نهاية المطاف. مايحتاجه المغرب كذلك هو أن يتخلص من المضاربات الحزبية. والسعي إلى إعادة الإعتبار للعمل السياسي بطريقة معاصرة مبنية على الوضوح والنزاهة والديمقراطية الحقة، والتخلص من الزبونية التي ماتزال تسيطر على كل المؤسسات.

■مارأيك في واقع الجامعة والبحث العلمي في المغرب؟.

●هذه مسألة جد هامة، إذ لايمكن تخيل المغرب الجديد دون مساهمة الجامعة. طبعا منذ الثمانينات بدأ الحديث عن مشروع إدخال الجامعة في خدمة محيطها الإقتصادي والإجتماعي. كما دار نقاش حول مسألة التعريب. وظهر مشروع للإصلاح وتغيير النموذج باعتماد نموذج الوحدات والمسالك، هذا النموذج الذي اقتبس أصلا من النموذج الأوروبي، بل هناك من يذهب إلى أن المشروع هو من دعم وتمويل أوروبي. في هذا الإطار، فإن الجامعة المغربية تعيش ترديا عاما. فمن يتحمل ياترى المسؤولية؟ أعتقد أن البنية التحتية والموارد البشرية لإنجاح الإصلاح غير معتمدة. فالمسالك تفترض عينات صغيرة للتدريس.

ثم إن العينات الصغيرة تقتضي الرفع من عدد المدرسين. كما أن تقليص عدد الساعات يقتضي الرفع من القيمة النوعية للمواد. وهذا الموضوع لم يستكمل بعد كل حلقاته، ثم إن هناك بعض التخصصات التي لم تعد موجودة إلا في المغرب، أذكر هنا أن الأستاذ المرحوم محمد بوطالب كان يفكر في الحاجة إلى إقرار نظام الدراسات المجالية. خلاصة المشروع أنه لم تعد هناك حاجة لتخصصات اللغة العربية، أو اللغة الفرنسية، ولا الجغرافية والتاريخ... إذ يمكن إعادة هيكلة الجامعة، مثلا كلية الآداب ليتم تأسيس التخصصات والشعب على أساس إقليمي مجالي. فشعبة الدراسات الأوربية يمكن أن تجمع كل المتخصصين في المجال الأوربي، وقد تلتقي خلاله تخصصات من كلية الحقوق والآداب. ويمكن العمل أدبيا ولغويا واقتصاديا وسياسيا في كل شعبة، أعطيك مثال أوربا الآن أصبحت موحدة، لكن في جامعاتنا فمانزال التخصصات كلاسيكية، نحتاج كذلك إلى شعبة متخصصة في دراسة إفريقيا، ربما نحتاج إلى شعبة متخصصة في العالم العربي أيضا نحتاج إلى مجال لدراسة أمريكا هذا التقسيم يبدو هاما.

كلية الحقوق والعلوم نفس الشيء، مثلا ليس في المغرب تخصصات تهتم بالدراسات الأمنية والاستراتيجية، ليس هناك مواد تختص بإدارة الأزمات، بخصوص الكتب لازلنا نعيش على مقررات المدرسة الفرنسية، وهذا يقتضي شجاعة لمراجعة كل التخصصات والمناهج والبرامج.

■عندكم رأي يخص موضوع المغربة، هل يمكن إعطاء بعض التفاصيل؟

●أقول بأن المغرب انفتح اقتصاديا بما يكفي، لكن هذا الانفتاح لم يغط منطقة العلم والمعرفة. في رأيي، ربما هذا قد يزعج الكثير، أتساءل: هل حان الوقت للتخلي عن مبدأ المغربة، مجمل ما أعني بذلك، هو ضرورة فتح السوق المعرفية لكفاءات غير مغربية. بهدف إنضاج شروط المنافسة المعرفية، والتنافس بين الخبرات والكفاءات المتعددة الجنسيات داخل الجامعات وداخل سوق الشغل وهذا جد مهم. ولا أظن أن هذه المنافسة ستهدد العاطلين عن العمل وسوق الشغل الوطني أبدا، لكون توافد الخبرات الأجنبية في المجال العلمي والمعرفي للاشتغال في السوق المغربي، وسيتمخض عنه أساسا توافد الرأسمال الأجنبي. هذا ما علمتنا مجمل التجارب المجتمعية في العالم. وهذا من شانه أن يعيد تأهيل الإنسان المغربي ليصبح قادرا على التعامل بتنافسية عالمية وفق منطق العولمة. هذا لتكسير ذلك التضخم الذي نحمله في وعن ذواتنا، وبما ندعيه من الخصوصية ومفاهيم وثوابت أصبحت طابوهات غير قابلة لمقاربتها.

■هل تقصد بالمغربة ذلك المفهوم الذي صاغته الحركة الوطنية كإحدى الأركان الأربعة لمغرب ما بعد الاستقلال؟

●طبعا، لكن بمنظار مغاير، الحركة الوطنية أساسا دعت إلى المغربة في سياق حاولت من خلاله التخلص من المستعمر وتعويضه بابن البلد، الآن يجب أن نتخلص من هاته النظرة الضيقة، فالعالم دخل زمن العولمة، وهنا يمكن أن نشير إلى نموذج الخليج بهدف التمعن فيه فعدد من دول الخليج أسست عددا من المؤسسات الإعلامية والعلمية والبحثية، نذكر مثلا قناتي الجزيرة والعربية، أو الجامعة الأمريكية في دبي، أو مركز الدراسات الاستراتيجية في أبو ظبي أو مركز البحوث في البحرين، هذه التجارب حققت نجاحا سريعا، هنا يطرح تساؤل: هل سبب النجاح يكمن في حجم التمويل؟ أم السبب يعود إلى تنوع الثروة البشرية التي تشتغل داخل هذه المنشآت؟ من خلال احتكاكي بتجربتي مركز الدراسات الاستراتيجية في أبو ظبي، وتجربة الجزيرة، فإن الإنطباع الذي تولد لدي، هو أن وجود 19 جنسية داخل قناة الجزيرة يمثل سر نجاحها وليس التمويل فقط. في مركز أبو ظبي للدراسات الاستراتيجية نجد كفاءات خليجية وأوربية وأمريكية وتنوع التخصصات هو سبب قوة المركز وسر منافسته لمركز الأهرام، وحتى للمركز الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن.

■وهل المغرب قادر على التنافسية في المجال المعرفي؟

●في رأيي المغرب ممكن أن يكون أكثر قوة معرفيا، ومؤسساتنا التعليمية أكثر تجربة، لما لا ندخل تجربة التنافسية، إذا كنا نخشى المنافسة فهذا أمر ثان، ممكن في البداية أن ندخل في إطار تجريبي يمكن أن نبدأ بتأسيس مركز استراتيجي في إحدى الجامعات المغربية، يمكن أن تبدأ تجربة الإعلام، يمكن أن تقوم القناة الأولى أو الثانية بتجربة الانفتاح على الخبرات الأجنبية ولنرى ماذا سيحدث؟ في رأيي إذا كنا نريد بالفعل أن نصبح قطبا إقليميا لا يمكن أن ننغلق على مستوى الخبرة البشرية، إذا كان المغرب يفكر بأن يتحول إلى قطب إفريقي فعليك أن تستعين بالخبرات الإفريقية، وإذا كنت تسعى أن تتحول إلى قطب متوسطي فيجب أن تشرك في مشاريعك ومؤسساتك الخبرات والرأسمال المتوسطية، وإلا فأنت تريد أن تخوض غمار العولمة بعنصر واحد ونمط واحد في التفكير والتدبير، وهذا غير ممكن، لذلك يجب إعادة هيكلة تخصصات تفكيرنا في عدد من القضايا التربوية فالمغرب فقير من حيث مراكز البحث.

■كيف تقيم التطورات الحاصلة في المشهد الإعلامي الوطني؟؟

●وسائل الإعلام المكتوبة عرفت تحولا ملحوظا، هذا التحول أثر على الإعلام الحزبي، فتراجع العمل الحزبي في المغرب أدى آليا إلى تراجع وسائل الإعلام الحزبية، في فترة انتقالية ظهرت صحف لا لون لها سماها البعض بالفضائحية، الآن بدأ يستقر المشهد الإعلامي نسبيا على بعض الصحف الاحترافية، تلك التي تجمع بين الهم القطري الوطني وبين مقتضيات السوق، وهناك محاولة لتأسيس تجربة إعلامية جديدة تتأسس على قواعد المهنية والاحترافية.

بخصوص الإعلام التلفزي، حصل تحسن، لكنه غير كاف من حيث التوجه التحريري، المشكلة الأساسية التي يعاني منها الإعلام السمعي البصري في المغرب تكمن في أن الإصلاحات همت المضمون، لكن العيب في الشكل أي في الصورة، فطريقة صنع الصورة وإنتاجها وبثها لاتزال تعتريها عيوب كثيرة، هل يعود ذلك إلى غياب الإمكانيات أم إلى تقادم التجهيزات؟ أم إلى عدم إعادة تأهيل الطاقم الفني؟ ليست لدي معرفة، لكن كمشاهد أشعر بالانزعاج عندما أقارن بين الصورة التي تنتجها القناتان المغربية ومثيلاتها في القنوات الأخرى مشرقية كانت، دون الحديث طبعا عن القنوات الفضائية الأوربية والأمريكية، المطلوب إذن استثمار إمكانيات للقيام بقفزة على مستوى إعداد وإنتاج الصورة، وهنا يمكن الإلتجاء إلى صيغ التعاون الدولي وذلك بهدف إعادة تأهيل الوسائل على الصعيد الفني والجمالي واللوجيستيكي، لاسيما أن وسائل الإعلام البصرية أضحت الآن واحدة من أهم الصناعات المعاصرة للتأثير والتثاقف بين مختلف الحضارات والشعوب.